

أثر الاستثمارات العمومية على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

إعداد:

د. قادري محمد *

الملخص:

قامت الجزائر منذ سنة 2001 بانتهاج سياسة تنمية توسعية، من خلال تخصيص اعتمادات مالية كبيرة جدا لم يسبق لها مثيل في تاريخ الاقتصاد الجزائري عبر مختلف البرامج والمخططات، تزامن ذلك مع الوفرة المالية التي عرفتتها الجزائر والعوائد الخارجية وانتعاش الخزينة العمومية نتيجة ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية في هذه الفترة، وارتفاع احتياطي الصرف، تجسد ذلك من خلال برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها على طول الفترة من 2001 إلى 2014. تسعى هذه الورقة البحثية لدراسة مدى مساهمة الاستثمارات العمومية في تفعيل سياسات التشغيل وخفض معدلات البطالة في الجزائر عبر مختلف البرامج خلال الفترة 2001-2014، من خلال تحليل مختلف النتائج المحققة، من استثمارات ونسب البطالة والتشغيل على طول هذه الفترة.

الكلمات المفتاحية: البطالة، التشغيل، الإنفاق، برامج الاستثمارات، المشاريع.

Résumé :

Depuis l'année 2001, l'Algérie a entrepris une politique développementale élargie à travers les grandes allocations et des soutiens financiers sans précédent dans l'histoire de la planification des programmes économiques Algériens coïncident l'abondance financiers qui connaît l'Algérie, les rendements extérieurs et à la récupération du trésor public suite à l'augmentation des prix du pétrole dans les marchés internationaux, et de la prévoyance d'échange ceci apparaît à travers les programmes d'investissement public entrepris ou en cours durant cette période. Cette recherche vise l'étude de la contribution des investissements public dans l'actualisation des politiques d'emploi et la réduction des moyennes du chômage en Algérie à travers l'ensemble des programmes allant du 2001 à 2014 par une analyse des différents résultats réalisés dans les investissements, les moyens de chômage durant cette période.

Mots clé : chômage, emploi, allocation, programme d'investissement, Projets.

* أستاذ محاضر "ب"، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي أحمد زبانة غليزان، الجزائر، m_kad2005@yahoo.fr

مقدمة:

لقد أصبح موضوع البطالة والتشغيل من أهم المواضيع الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه صناع القرار في جميع دول العالم، ومحور اهتمام المفكرين الاقتصاديين والباحثين على اختلاف المدارس التي ينتمون إليها، والتي اختلفت الرؤى من خلاله باختلاف المبادئ والأزمنة، وامتد هذا الاهتمام إلى المنظمات الدولية والخبراء الاقتصاديين ومختلف الأجهزة الحكومية، محاولة لتفسير الخلل القائم في سوق العمل، وطرح الحلول والبدائل الممكنة لمعالجة هذا الإشكال. والتزمت الأنظمة والتشريعات الدولية بالنص على ضرورة وأهمية توفير العمل اللائق للفرد، لذا نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في البند 23 من الفقرة الأولى على أن "لكل إنسان حق العمل وحرية اختياره..."، وحق الحماية من التعطل"¹.

إن مشكل البطالة من أكبر التحديات التنموية التي تواجهها الجزائر، خاصة وأنها تتركز في أوساط الشباب والباحثين عن العمل لأول مرة، وما قد يترتب عن ذلك من تداعيات اجتماعية معقدة. فالتجربة الجزائرية في مجال التشغيل قامت في الماضي على أساس التخطيط المركزي، فالدولة كانت هي المشغل الرئيسي للعمالة والضامن لعملية التشغيل. فالبطالة في الجزائر هي نتاج الأزمة الاقتصادية التي عاشتها الجزائر عندما انخفضت أسعار البترول سنة 1986، والتي بدأت تشكل قلقا متزايدا مما أدى بالبحث عن حلول للأزمة فكانت الإصلاحات الاقتصادية التي ساهمت فيها أطراف خارجية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وما تبع ذلك من جدولة لديونها والتي اضطرها لتسريع العمال وحل العديد من المصانع لتحرير سوق العمل تكيفا مع متطلبات اقتصاد السوق.

ومع مطلع القرن الحالي شرعت الجزائر ومنذ سنة 2001 في انتهاج سياسة تنموية توسعية تزامنا مع ارتفاع أسعار البترول وما نتج عن ذلك في وفرة المداخيل الخارجية وانتعاش الخزينة العمومية، وذلك بغية دفع عجلة التنمية بالبلاد وتدارك التأخر الذي شهدته الجزائر خلال تسعينيات القرن الماضي أين شهدت المؤشرات الاقتصادية تراجعا واضحا، ويتجلى ذلك في ارتفاع معدل البطالة الذي بلغ ذروته أين سجل ما نسبته 30% سنة 1998. وتجسد ذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها على طول الفترة من 2001 إلى 2014.

وتتمثل هذه البرامج في برنامج الإنعاش الاقتصادي من خلال المخطط الثلاثي 2001-2004 والذي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار، تلاه البرنامج التكميلي لدم النمو الاقتصادي 2005-2009 والذي خصص له غلاف مالي قدره 4203 مليار دينار، واستمرت الحكومة في سياستها الإنفاقية بتبني برنامج توطيد النمو الاقتصادي أو المخطط الخماسي الثاني 2010-2014 والذي خصص له مبلغ مالي ضخم قدر ب 21214 دج ما يعادل حوالي 286 مليار دولار. هذا وتعتمد الدولة على الإنفاق الحكومي من أجل رفع معدلات التشغيل، حيث الزيادة في معدلات نمو الناتج المحلي يترتب عنها زيادة في مستوى التشغيل من

خلال خلق مشاريع استثمارية تتطلب تشغيل المزيد من اليد العاملة. إن تخصيص هذه الاستثمارات العمومية بغية تحقيق الأهداف العامة لسياسة الإنعاش، لاسيما ما تعلق بالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية لتحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، أين كان مجال التشغيل حصة معتبرة لما له من أهمية كبيرة في تركيبة الاقتصاد الوطني. وعليه فتسعى هذه الورقة البحثية لدراسة مدى مساهمة الاستثمارات العمومية في الحد من البطالة من خلال توفير مناصب شغل في مختلف الصيغ والمشاريع المتنوعة وذلك من الفترة 2001-2014. من خلال الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير برامج الاستثمارات العمومية على خفض معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014؟

فرضية الدراسة:

ساهمت مختلف المشاريع والبرامج الاستثمارية العمومية بالجزائر في تقليص معدلات البطالة بنسبة كبيرة خلال الفترة الممتدة من 2001-2014.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز وتبيان مدى تأثير مختلف برامج الاستثمارات العمومية من خلال مختلف المشاريع والبرامج الاستثمارية الحكومية المجسدة أو الجاري تنفيذها، على خفض معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، وتقييم نتائج هذه البرامج في خلق مناصب الشغل والحد من البطالة.

أهمية الدراسة:

إن مشكل البطالة من أكبر التحديات التنموية التي تواجهها مختلف بلدان العالم والجزائر بالخصوص، فتخصيصها لهذه الاستثمارات العمومية عبر مختلف البرامج الموضوعية سواء المنفذة أو الجاري تنفيذها وتجسيدها، بغية تحقيق الأهداف العامة لسياسة الإنعاش، لاسيما ما تعلق بالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية لتحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، أين كان مجال التشغيل حصة معتبرة لما له من أهمية كبيرة في تركيبة الاقتصاد الوطني الجزائري، وما حققته هذه الاستثمارات من خفض لمعدلات البطالة في الجزائر على طول الفترة 2001-2014.

منهج البحث:

لإنجاز هذا البحث تم الاستعانة بالمنهج الوصفي، من خلال الاطلاع على مختلف المراجع من البحوث العلمية والرسائل الجامعية المختلفة والمتنوعة حول الموضوع، وكذا المنهج الاستقرائي، بالإضافة إلى الأسلوب التحليلي من خلال تحليل البيانات والأرقام، الصادرة عن مختلف الهيئات الرسمية، والدراسات الاقتصادية المتعددة.

واقع البطالة في الجزائر:

تعاني الجزائر كغيرها من دول العالم وبالخصوص الدول النامية والعربية من مشكلة البطالة عبر عقود من الزمن، فلم تستطع برامج وأساليب التشغيل والتوظيف الاجتماعي المتبعة منذ السبعينات والثمانينات من الحد من تفاقم هذه المشكلة. ففي سنوات السبعينات وبداية الثمانينات وبالرغم من المشاكل التي مر بها الاقتصاد الوطني إلا أن الدولة استطاعت إلى حد ما الحد من البطالة ويرجع ذلك إلى استغلال العوائد البترولية في التنمية من خلال إتباع إستراتيجية الصناعات الثقيلة والتي تحتاج إلى يد عاملة كبيرة.

ومنذ منتصف الثمانينات بدأت معدلات البطالة تتزايد بشكل لافت، وبلغت مستويات كبيرة طيلة عشرية التسعينات وصلت في بعض الأحيان إلى 30%، فالأزمة الاقتصادية الحادة التي عاشتها الجزائر في تلك الفترة والتي اتسمت بانخفاض رهيب لأسعار النفط وتراجع كبير في الاستثمارات، أدى إلى بروز اختلالات في سوق العمل من خلال تقلص فرص العمل المتاحة في المقابل تم تسجيل تزايد كبير في طلبات العمل، إضافة إلى ذلك ما ترتب عن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر من خلال شروعاتها في تطبيق مخطط إعادة الهيكلة الذي كانت أولى نتائجه غلق المئات من المؤسسات وتسريح الآلاف من العمال. يمكن تحديد الاتجاهات العامة للبطالة في الجزائر خلال العقود الأربعة الماضية من سنة 1970 إلى يومنا الحالي، ويمكن التمييز بين ثلاث فترات كبرى²:

الفترة الأولى: تميزت بتراجع معدلات البطالة بشكل كبير من سنة 1970 حتى سنة 1985، حيث يعود الفضل في ذلك إلى تبني إقامة إستراتيجية الصناعات الثقيلة، انطلاقا من نموذج الصناعات المصنعة والتي تتميز بكثافة اليد العاملة المشغلة. وعرفت هذه الفترة بتطور العمالة بفضل الاستثمارات الكبيرة والظروف الجيدة التي كانت تميز إمكانيات تمويل النشاطات الاقتصادية.

الفترة الثانية: تمتد من سنة 1986 إلى سنة 2000، تزامنت هذه المرحلة مع الصدمة البترولية والتي كانت نتيجتها التراجع الكبير في الموارد الخارجية نتيجة تراجع أسعار النفط. إن هذه الوضعية التي عرفها الاقتصاد الجزائري بداية من سنة 1986، كانت نتائجها وخيمة على مختلف الأصعدة وجميع المجالات والقطاعات وخاصة البطالة، حيث ارتفعت النسبة من 9.7% سنة 1985 إلى 16.14% سنة 1986، ثم إلى 18.1% سنة 1989، لتصل مستويات قياسية بنسبة 28.89% سنة 2000. هذا الارتفاع لم يكن فقط كنتيجة لأزمة 1986، بل إلى حالة الركود الاقتصادي التي مر بها الاقتصاد الجزائري في سنوات التسعينات والذي كان سببه الرئيسي تردي الوضع الأمني الذي شل الحركة الاقتصادية للبلاد في جميع المجالات، بالإضافة إلى ارتفاع المديونية الخارجية والتي بلغت 33.6 مليار دولار سنة 1996، وكذلك لتزامن تلك الفترة مع تطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية وعلى رأسها الخوصصة مع بداية التسعينات والذي كانت نتائجها غلق العديد من المؤسسات وتسريح الآلاف من العمال.

الفترة الثالثة: من سنة 2001 إلى يومنا الحالي، تميزت هذه المرحلة بتعزيز الوضعية المالية الخارجية بفضل ارتفاع مداخيل الجزائر من عائدات البترول نتيجة الطفرة في أسعار البترول والذي عرف أسعاراً قياسية في الأسواق العالمية، فهذا التحسن في الوضعية سمح بتحسين مؤشرات العمل، وخاصة معدلات البطالة التي تراجعت من 27.30% سنة 2001 إلى 9.8% سنة 2013³.

إن معدلات البطالة في الجزائر رغم انخفاضها، إلا أنها تبقى مرتفعة خاصة بين فئة الشباب وفئة حاملي الشهادات الجامعية بالمقارنة مع دول العالم الأخرى مع المتوسط العالمي البالغ 5.7%.

إن انخفاض معدلات البطالة الذي شهدته الجزائر خلال السنوات الأخيرة كان لافتاً، خاصة في ظل تزايد مساهمة القطاع الخاص في التشغيل. وساهم في تحسن أوضاع سوق العمل تراجع معدلات الخصوبة ومعدلات نمو عدد السكان في سن العمل، إلا أن هذا التراجع قابله زيادة في معدل المشاركة في قوة العمل. كما ساهم ارتفاع معدل مشاركة النساء في القوى العاملة إلى ارتفاع معدل نمو قوة العمل النسائية⁴.

الجدول رقم (1): يبين معدلات البطالة في الجزائر (%) خلال الفترة بين (1985-1966).

السنوات	1966	1977	1982	1983	1984	1985
نسبة البطالة	32.9	22.0	16.3	13.1	8.7	9.7

المراجع: الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

الجدول رقم (2): يبين معدلات البطالة في الجزائر (%) خلال الفترة بين (2000-1987).

السنوات	1987	1989	1990	1991	1992	1995	1996	1997	2000
نسبة البطالة	21.4	18.1	19.7	21.2	23.8	28.10	25.9	26.41	28.89

المراجع: الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

الجدول رقم (3): يبين معدلات البطالة في الجزائر (%) خلال الفترة بين (2001-سبتمبر 2016).

السنوات	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
نسبة البطالة	27.30	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2	10.0

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	سبتمبر 2016
نسبة البطالة	10.0	11.0	9.8	9.8	11.58	10.5

المراجع: الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

السياسة العامة للتشغيل في الجزائر:

تتخطى قضايا التشغيل ومحاربة البطالة بأهمية كبرى وتعد إحدى أكبر الأولويات للسياسات الاقتصادية المتبعة من طرف الحكومات عبر العالم، إذ أصبح نجاح أي حكومة مرتبط على مدى تحقيق الأهداف المسطرة والمرجوة من سياسات التشغيل والتي هي جزء من الاقتصادية للدولة، من خلال وضع وطرح الحلول والبدائل للحد من البطالة، فالاهتمام بهذه القضية اتخذ مجالا واسعا يرتبط بمفهوم التنمية الاقتصادية، لذلك فمحاربة البطالة تعد اليوم أحد الأهداف الأساسية والرهانات السياسية الكبرى للحكومات في مختلف دول العالم. فسياسة التشغيل تتمثل في مجموعة الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف الحكومة لتخفيض معدلات البطالة والزيادة في نسبة الشغل.

هناك نوعان من سياسات التشغيل، السياسات الفاعلة التي تعمل على رفع مستوى التشغيل في الاقتصاد، والسياسات السلبية التي تكتفي بالمعالجة الاجتماعية للبطالة⁵ بواسطة مختلف التحويلات الاجتماعية المخصصة للبطالين أي تخفيض معدل البطالة الرسمي، وعليه فمفهوم سياسات التشغيل هي الطريقة التي تتبناها كل حكومة في محاربة البطالة، أي الكيفيات العملية المستعملة لخلق أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل المناسبة للبطالين.

وتعد محاربة البطالة في الجزائر ضمن التحديات التي تواجهها السلطات العمومية وأحد الأولويات الكبرى لبرنامج عمل الحكومة، وجعل محاربتها أحد الأهداف الرئيسية لسياسة الإنفاق المنتهجة من طرف الدولة والمتمثلة في مختلف برامج الاستثمار العمومي المنفذة أو الجاري تنفيذها على طول الفترة من 2001 إلى 2014.

ولمواجهة هذه المشكلة تبنت الحكومة الجزائرية سياسة تشغيل تتمحور أساسا حول اتخاذ مجموعة من التدابير ضمن أطر مؤسسية تخضع لأحكام تشريعية من خلال إنشاء مجموعة من الأجهزة الخاصة بعملية التشغيل، سواء المسيرة من طرف وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، أو المسيرة من طرف وكالة التنمية الاجتماعية، أو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، ومختلف أجهزة دعم وتشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وغيرها من الوسائل والإجراءات، من خلال توفير مناصب شغل مؤقتة للبطالين بصيغ مختلفة ومتعددة من عقود الإدماج المهني (ANEM)، إضافة إلى المنح المخصصة للأشخاص المحرومين و عديمي الدخل في إطار الشبكة الاجتماعية من خلال جهاز وكالة التنمية الاجتماعية (ADS)، ومختلف وكالات تشغيل الشباب، القرض المصغر، صندوق التأمين على البطالة، في إطار دعم وتنمية المبادرات المقاولاتية للشباب، بالإضافة لآليات غير مباشرة مثل صندوق ضمان القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات، صندوق الزكاة، وغيرها من الآليات المستحدثة والتي تم تعزيزها في إطار آليات وضعت سابقا، هذا من جهة. ومن جهة أخرى وضع وتبني برامج للاستثمارات العمومية السالفة الذكر من خلال اعتمادات مالية ضخمة.

الجدول (4) يبين تطور نسبة النشاط خلال الفترة بين (2001-2009).

السنوات	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
النسبة	41.0	39.8	42.1	41.0	42.5	40.9	41.7	41.4
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014			
النسبة	41.7	40.0	42.0	43.2	41.5			

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

نسبة النشاط تمثل عدد السكان النشطين بالنسبة إلى السكان في سن الشغل (15 سنة فما فوق).

تشير بيانات الجدول بالاستقرار إلى حد كبير في معدل النشاط، وبين الارتفاع الطفيف والانخفاض الطفيف في الفترة بين 2001-2014.

الجدول (5) يبين تطور نسبة الشغل في الجزائر الفترة بين (2001-2009)

السنوات	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة الشغل	29.8	30.4	34.7	34.7	37.2	35.3	37.0	37.2
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014			
نسبة الشغل	37.6	36.0	37.4	39.0	37.5			

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

نلاحظ من الجدول أن نسبة الشغل تطورت في الجزائر بصورة تدريجية بين سنوات 2001 التي كانت 29.8% لتصبح 37.2% عام 2006 والتي تزامنت مع مرحلة الإنعاش الاقتصادي (2004-2010) وهو ما ساهم في خلق مناصب شغل جديدة وخفض معدلات البطالة في تلك الحقبة من 27.30% سنة 2001 إلى 17.7% سنة 2004، لتتخفض سنة 2007، لتعاود في الارتفاع سنوات 2008-2009 - 2010 على التوالي بمتوسط 36.5 سنويا، لتتخفض سنة 2011، لتعاود في الارتفاع من جديد سنتي 2012-2013. من الجداول (1)، (2) و(3) نلاحظ أن هناك تضارب بين تطور معدل البطالة خلال الفترة 2005-2010 من جهة وتطور معدلي كل من النشاط والشغل من جهة ثانية، حيث انخفاض معدلات البطالة من سنة لأخرى، قابله ذلك استقرار في معدلي النشاط والشغل، يفسر ذلك على ركود التطور في الشغل والنشاط خلال هاته الفترة.

إن معدلات الشغل في الجزائر من أضعف المعدلات في العالم، مقارنة بمعدل الشغل العالمي الذي قدر من طرف المنظمة الدولية للعمل سنة 2010 ب 61.1%، وفي بلدان الاتحاد الأوروبي سنة 2008 قدر ب حوالي 66%، وفي بلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط سنة 2008 ب 45%. إن تدني معدل الشغل في الجزائر تعني عدم قدرة الاقتصاد الوطني على توفير العدد الكافي من مناصب الشغل للقوى العاملة، ولا سيما الوافدين الجدد

على سوق العمل من الشباب، إضافة إلى العامل الديمغرافي المتمثل في الزيادة في القوى العاملة في بداية العشرية، إضافة إلى عوامل أخرى أكثر تفسيراً لعجز سوق العمل في الجزائر على توفير العدد الكافي من مناصب العمل.

البرامج الاستثمارية خلال الفترة 2001-2014:

لقد انتهجت الجزائر في إطار دفع عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة، عدة برامج ومخططات خلال الفترة الممتدة بين 2001-2014: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)، ساعدها في ذلك انتعاش أسعار البترول في الأسواق العالمية، وارتفاع احتياطي الصرف.

أولاً: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

تم اعتماد هذا البرنامج في أبريل 2001، رصد له غلاف مالي قدره 525 مليار دينار أي ما يعادل 7 مليارات دولار، على امتداد أربع سنوات من 2001-2004، من الدوافع التي أدت إلى تبني هذا البرنامج من طرف الحكومة ضعف معدلات النمو الاقتصادي التي عرفت الجزائر تحت تأثير الأزمة الاقتصادية سنة 1986، وكذا الإصلاحات التي طبقتها بمساعدة البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، ارتفاع معدلات البطالة والتي بدأت في الارتفاع مع الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 وتزايدت من سنة لأخرى والتي وصلت مستويات قياسية حيث بلغت نسبة 28.89% سنة 2000، ارتفاع نسبة الفقر وانخفاض المستوى المعيشي للمواطنين. ويرتكز برنامج الإنعاش الاقتصادي على المحاور التالية:

1. الحد من الفقر وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين؛

2. خلق مناصب الشغل والحد من البطالة؛

3. دعم التوازن الجهوي، وإعادة إحياء بعض المناطق خاصة الريفية.

وتوزعت حصص البرنامج على النحو التالي حسب الجدول (4):

الجدول (6) المخصصات المالية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، الوحدة: مليار دج

القطاعات	دعم الإصلاحات	الزراعة والصيد البحري	التنمية المحلية	الأشغال الكبرى	الموارد البشرية
المخصصات المالية	45	65.4	11.4	210.5	90.2
النسبة %	8.6	12.4	21.7	40.1	17.2

المصدر: قانون المالية التكميلي لسنة 2001، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، الدورة العامة 20، ص 139.

لقد كان لهذا البرنامج أثرا إيجابيا على سوق الشغل، حيث ساهم في تخفيض معدل البطالة خلال هذه الفترة، واستطاع أن يحقق بعض النتائج الإيجابية على مستوى التشغيل. فبعد أن كان عدد البطالين سنة 2001 يقدر بـ 2.3 مليون بطل بنسبة 27.3%، انخفض إلى 2078270 بطل بنسبة 23.7% سنة 2003، لينخفض إلى 17.7% سنة 2004، حيث تم استحداث حوالي 720000 منصب عمل جديد منها 230000 منصب عمل مؤقت⁶. تجدر الإشارة أن هذه المناصب تبقى كحل مؤقت للعمل، كون بقاؤها مرهون بالاستمرار في سياسة الإنفاق العمومي على تلك القطاعات وبنفس الوتيرة، لأنها ناتجة عن السياسة الإنفاقية للحكومة لأجل تحفيز النمو الاقتصادي.

الجدول رقم (7) المساهمة القطاعية في خلق مناصب الشغل خلال الفترة (2001-2004).

2004	2003	2002	2001	
20.74	21.13	21.7	21.6	القطاع الفلاحي%
13.6	12.03	13.01	13.81	القطاع الصناعي%
12.41	11.97	11.08	10.44	قطاع البناء والأشغال العمومية%
53.25	54.87	54.71	54.67	الخدمات والتجارة%
17.7	23.7	/	27.3	معدل البطالة%

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):

جاء هذا البرنامج استكمالا لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، ويتم ويرفع النقائص التي نتجت عن البرنامج السالف الذكر، وهو من بين أكبر وأضخم البرامج والمخططات في تاريخ الاقتصاد الجزائري. وأقرت الحكومة البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة (2005-2009)، بغلاف مالي قدر في شكله الأصلي بـ 4203 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار، زيادة إلى ذلك المخصصات المتبقية من برنامج الإنعاش الاقتصادي المقدرة بـ 1216 مليار دج، بالإضافة إلى برنامج تنمية مناطق الجنوب بمبلغ 377 مليار دج، وبرنامج تنمية مناطق الهضاب العليا بقيمة 693 مليار دج، وبرنامج تكميلي لامتناس السكن الهش بقيمة 800 مليار دج، بالإضافة إلى البرامج التكميلية المحلية. ويهدف هذا البرنامج إلى إعادة إنعاش الاقتصاد الوطني، وتحسين المستوى المعيشي للسكان، تطوير البنى التحتية والهياكل القاعدية، القضاء على أزمة السكن، دعم التنمية الاقتصادية، وتطوير الخدمة العمومية وعصرنتها، تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال. كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (8) المخصصات المالية البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة (2005-2009)،
الوحدة: مليار دج

المجموع	تطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال	تطوير الخدمة العمومية	دعم التنمية الاقتصادية	تطوير المنشآت الأساسية	تحسين ظروف معيشة السكان	القطاعات
4202.7	50	203.9	337.2	1703.1	1908.5	المخصصات المالية
100	1.1	4.8	8	40.5	45.5	النسب %

المصدر: نشرية صادرة عن الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، أبريل 2005.

لقد ساهم هذا البرنامج من خلال المشاريع الاستثمارية الكبيرة والاعتمادات المالية الضخمة التي تم ضخها، في خفض معدلات البطالة في هاته الفترة والزيادة في خلق مناصب الشغل، حيث انخفض معدل البطالة من 15.3% سنة 2005 إلى 10.2% سنة 2009 إلى 10% سنة 2010.

الجدول رقم (9) المساهمة القطاعية في خلق مناصب الشغل خلال الفترة 2005-2009.

2009	2008	2007	2006	2005	
13.1	13.7	13.6	18.1	17.2	القطاع الفلاحي%
12.6	12.5	12.00	14.2	13.1	القطاع الصناعي%
18.1	17.2	17.7	14.2	15.1	قطاع البناء والأشغال العمومية%
56.2	56.6	57.7	53.5	54.6	الخدمات والتجارة%
10.2	11.3	13.8	12.3	15.3	معدل البطالة%

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

الجدول (10) يبين تطور معدلات التشغيل، البطالة خلال الفترة 2005-2009

2009	2008	2007	2006	2005	السنوات
10544000	10315000	9968906	10109645	9492508	السكان النشطون
9472000	9146000	8594243	8868804	8044220	السكان المشغولون
37.2	37.0	35.3	37.2	34.7	نسبة التشغيل%
1072000	1169000	1374663	1240841	1448288	البطالون
10.2	11.3	13.8	12.3	15.3	نسبة البطالة%

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

نلاحظ من الجدول أن حجم العمالة ارتفعت من 8044220 منصب عمل سنة 2005 لتبلغ 9472000 منصب سنة 2009، فقد كان هذا الارتفاع متناسبا مع ازدياد حجم العمالة النشطة التي ارتفعت من 9492508 سنة 2005 لتصل إلى 10544000 منصب عمل سنة 2009. إن حجم العمالة التي وفرتها الدولة في هذه الفترة بلغت 1427780.

إن الزيادة في قيمة الاستثمار العمومي التي تم إنفاقها في هذا البرنامج، رافقته زيادة في حجم التشغيل من خلال تناقص معدل البطالة، حيث انخفض من 15.3% سنة 2005 لتصل 10.2 سنة 2009 أي بتخفيض قدره 5.1%. وبالمقابل فإن مناصب الشغل التي تم توفيرها كانت مزيج بين مناصب عمل دائمة ومؤقتة، وبمساهمة الدولة مع القطاع الخاص والشركات الأجنبية.

هذا واستطاع هذا البرنامج أن يساهم في خفض معدلات البطالة بمقدار 5.1% خلال هذه الفترة، من خلال الرفع من حجم العمالة بتوفير حوالي 1427780 منصب شغل.

ثالثا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014):

جاء هذا البرنامج مكملا للسياسة التنموية التوسعية التي تبنتها الجزائر والتي شرعت في تطبيقها منذ سنة 2001، يسعى هذا البرنامج لتكملة المشاريع السابقة التي هي في طور الإنجاز من البرنامج السابق من جهة، حيث خصص له غلاف مالي يقدر ب 21214 مليار دينار أي ما يعادل 286 مليار دولار وذلك خلال الفترة (2010-2014)، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق المقدّر ب 9680 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار، ومن جهة أخرى الانطلاق في مشاريع جديدة خصص لها غلاف مالي يقدر ب 156 مليار دولار، والسعي من أجل خلق حركة تنموية متوازنة بين مختلف مناطق البلاد، وذلك ل تحقيق مجموعة من الأهداف⁷:

تحسين المستوى المعيشي للسكان والتنمية البشرية عن طريق تحسين معدلات التمدرس والرعاية الصحية؛

مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية والبنى التحتية وتحسين الخدمات العمومية؛

دعم تنمية الاقتصاد الوطني عن طريق تحقيق التنمية الصناعية وتوسيع وتنويع النسيج الاقتصادي خارج قطاع المحروقات؛

العمل على تخفيض معدلات البطالة، من خلال خلق مناصب ووظائف عمل جديدة دائمة ومؤقتة؛

تنمية اقتصاد المعرفة.

وتم تخصيص مبلغ 350 مليار دج في إطار هذا البرنامج لتشجيع خلق مناصب الشغل، من خلال العمل على الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني⁸، ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة، مما يسمح بالوصول إلى الهدف المسطر المتمثل في إنشاء 3 ملايين منصب شغل خلال هاته الفترة.

تضمن هذا المخطط ثلاث محاور رئيسية⁹:

تهيئة الإقليم وتنمية البنية الأساسية بنسبة 40%؛

دعم التنمية البشرية بنسبة 47.7%؛

تعزيز وتطوير التنمية الاقتصادية والصناعية بنسبة 12.3%.

الجدول (11) يبين تطور معدلات التشغيل، البطالة خلال الفترة 2010-2014

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
السكان النشطون	10812000	10661000	11423000	11964000	11716000
السكان المشغولون	9736000	9599000	10170000	10788000	10566000
نسبة التشغيل%	37.6	36.0	37.4	39.0	37.5
البطالون	1076000	1062000	1253000	1175000	1151000
نسبة البطالة%	10.0	10.0	11.0	9.8	9.8

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

لاحظنا من الجدول أن حجم العمالة ارتفعت من 9736000 منصب عمل سنة 2010 لتصل إلى 10566000 عام 2014، فقد كان هذا الارتفاع متناسبا مع ازدياد حجم العمالة النشطة التي ارتفعت من 10812000 سنة 2010 لتصل إلى 11802000 منصب عمل سنة 2014. إن حجم العمالة التي وفرتها الدولة قاربت المليون منصب شغل، فهي تمثل ثلث (1/3) ما سطر للبرنامج في حدود 3 ملايين منصب شغل في آفاق 2014، بين مناصب دائمة ومؤقتة، وبمساهمة الدولة مع القطاع الخاص والشركات الأجنبية.

إن الزيادة في قيمة الاستثمار العمومي التي تم إنفاقها في هذا البرنامج للفترة 2010-2014، رافقته زيادة في حجم التشغيل، من خلال تناقص معدل البطالة، حيث انخفض من 10% سنة 2010 لتصل 9.8 سنة 2013 وسنة 2014، أي بتخفيض قدره 1% فقط مقارنة بالغلاف المالي والمقدر ب 21214 مليار دج المخصص لهذه الاستثمارات.

إن برنامج دعم النمو الاقتصادي ساهم في التخفيف من حدة البطالة وخلق مناصب شغل، والتي كانت مزيجا بين المناصب الدائمة والمؤقتة، كانت في حدود 1% خلال هاته الفترة، وهي نسبة ضعيفة جدا إذا ما قورنت بحجم الاستثمارات والمبالغ المالية المرصودة لذلك، فخصص من هذا البرنامج مبلغ 350 مليار دج لمكافحة البطالة، تم رصد 130 مليار دج منها للتوظيف المؤقت، 80 مليار دج لدعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 150 مليار دج لإدماج خريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني¹⁰.

من خلال البرامج السالفة الذكر خلال الفترة 2001-2014، والتي رصدت لها الحكومة مبالغ مالية هائلة، ساهم ذلك في إنعاش سوق العمل في الجزائر وخفض معدلات البطالة انخفاضاً معتبراً وهو ما يجيب على فرضية البحث، لكنها تبقى متواضعة مقارنة بالاعتمادات المالية التي تم تخصيصها هذا من جهة ومن جهة أخرى فالملاحظ أن نسبة كبيرة من مناصب الشغل التي وفرت هي مؤقتة تخص مشاريع البناء والأشغال العمومية بمختلف أنواعها من البرامج السكنية وإنجاز الطرقات والبنى التحتية، وليست في قطاعات إنتاجية، ولم تلبى البرنامج المسطر في خلق مناصب الشغل كما هو ملاحظ في البرنامج الخماسي (2010-2014) برنامج توطيد النمو

الاقتصاديين تم توفير قرابة المليون منصب شغلفه ي تمثل بذلك ثلث (1/3) ما سطر للبرنامج في حدود 3 ملايين منصب شغل في آفاق 2014، بين مناصب دائمة ومؤقتة.

الخاتمة:

بالرغم من النتائج المحققة من برامج الإنفاق العمومي للفترة 2001-2014 في مجال التشغيل، إلا أنها كانت متواضعة إذا ما قورنت بحجم الموارد والاعتمادات المالية المخصصة لذلك.

فبتحليل هذه النتائج تبين لنا أن مساهمة برنامج الإنعاش الاقتصادي كان متواضعا جدا على خفض معدلات البطالة، فحتى الغلاف المالي المخصص له كان ضعيفا مقارنة بباقي البرامج. ومن خلال برنامج دعم النمو خلال الفترة 2005-2009، فلم يرقى إلى التطلعات في مجال التوظيف وخفض معدلات البطالة، وذلك راجع لعدم استهلاك الاعتماد المالي المخصص للبرنامج إلى في حدود 16 % من إجمالي الغلاف المخصص له، وهو ما حال دون تحقيق الأهداف المسطرة في مجال التشغيل وخفض معدلات البطالة.

ومن خلال برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2010-2014 والتي أضيفت له المبالغ المتبقية من برنامج دعم النمو، إضافة إلى مخصصات مالية أخرى خاصة وتكميلية والتي أعطت للبرنامج قيمة كبيرة قدرت ب 286 مليار دولار، وهو الأكبر والأضخم في تاريخ المخططات والبرامج في الاقتصاد الجزائري، والتي كان من وراءها الوصول إلى تحقيق هدف 3 ملايين منصب عمل في هاته الفترة من خلال المخصصات المالية التي رصدت من البرنامج في مجال التوظيف والتشغيل، إلا أن النتائج لم تعكس التوقعات، فاستطاعت أن تحقق فقط ثلث (1/3) ما سطر له، أي خلق 1 مليون منصب شغل وبخفض معدل بطالة في حدود 1%، بمزيج من مناصب العمل الدائمة والمؤقتة، ومن خلال الإدماج المهني المؤقت لخريجي الجامعات ومعاهد التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من خلال هذه الدراسة وبعد الوفرة المالية التي عرفت الجزائر جراء انتعاش أسعار البترول في الأسواق العالمية، وارتفاع احتياطي الصرف والعوائد المالية الخارجية، تم انتهاج سياسة تنموية توسعية إنفاقية من خلال البرامج السالفة الذكر خلال الفترة 2001-2014، والتي رصدت لها مبالغ مالية ضخمة جدا، ذلك ما ساهم في إنعاش سوق العمل والشغل في الجزائر وخفض معدلات البطالة انخفاضاً معتبراً، لكنها تبقى متواضعة مقارنة بالاعتمادات المالية التي تم ضخها في سبيل ذلك، في ظل اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات كمورد استراتيجي بنسبة 98%، وهو ما يعقد الوضعية المستقبلية للدولة في القضاء على مشكل البطالة خاصة في ظل انخفاض أسعار البترول وتناقص العوائد المالية الخارجية، وهو ما يستدعي التفكير في التنوع في الاقتصاد والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات، بهدف خلق المزيد من مناصب الشغل.

إذن فما مصير اليد العاملة المشغلة في ظل انخفاض الاستثمارات وتدهور أسعار البترول؟

المراجع:

- ¹ دهماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص 2
- ² دهماني محمد ادريوش، مرجع سابق، ص 209.
- ³ الديوان الوطني للإحصاء، تقرير سنة 2013، ص 2.
- ⁴ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثاني، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، 2009، ص 38.
- ⁵ أحمد لعمي، محمد سبيعي، أثر سياسة الانعاش الاقتصادي على مخاربة البطالة في الجزائر (2010-2011) دراسة تحليلية، مجلة الباحث، عدد 14/2014، ص 214.
- ⁶ عبد الغني دادن، محمد عبد الرحمان بن طحين، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008، مجلة الباحث، عدد 10/2012، ص 180.
- ⁷ قطاف ليلي وبن عواق شرف الدين أمين، تقييم تأثير الاستثمارات العمومية على التوجهات العامة لسياسة التشغيل، مداخلة تدخل ضمن المؤتمر الدولي تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، أيام 11، 12، 13 مارس 2013، ص 26.
- ⁸ مراد مرمي، مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن السياسة العامة للتشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر، مداخلة تدخل ضمن المؤتمر الدولي تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، أيام 11، 12، 13 مارس 2013، ص 18.
- ⁹ بن فرحات ساعد، عباس وداد، فعالية سياسات التشغيل في الجزائر، مداخلة تدخل ضمن المؤتمر الدولي تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، أيام 11، 12، 13 مارس 2013، ص 6.
- ¹⁰ سفيان دلفوف، عبد السلام حططاش، أثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر، مداخلة تدخل ضمن المؤتمر الدولي تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، أيام 11، 12، 13 مارس 2013، ص 22.

تبويب الجداول:

- الديوان الوطني للإحصاء.
- الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، أبريل 2005.
- قانون المالية التكميلي لسنة 2001.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، الدورة العامة 20.